دور الصيرفة الإسلامية في جذب الودائع ودعم التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط (دراسة تحليلية للمصارف الإسلامية 2011- 2015)

إشعلال سارة* د. خالفي وهيبة**

ملخص:

من خلال هذه الورقة البحثية قمنا بتقييم دور الصيرفة الإسلامية في الجزائر، بين جذب الودائع والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية من منطلق تبني السلطات النقدية لهذه الصيرفة كأحد الحلول في ظل الأزمة الحالية الناتجة عن تهاوي أسعار النفط، فبعد الجانب النظري الذّي بيّن فلسفة عمل المصارف الإسلامية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية، خصصنا الجانب التطبيقي لدراسة مجموعة من المؤشرات الرامية إلى توضيح مكانة مصرفي البركة والسلام في الساحة المصرفية الجزائرية من جانبي إستقطاب الودائع وتمويل التنمية خلال الفترة (2011- 2015)، وخلصنا في نهاية الدراسة إلى جملة من النتائج تتمحور حول تعاظم دور الصيرفة الإسلامية في الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، جذب الودائع، التنمية الاقتصادية، مؤشرات التقييم.

Abstract:

Through this research paper, we evaluated the role of Islamic banking in Algeria, between attracting deposits and the contributing in economic development. In view of the adaption by monetary authorities of this banking as a solution in light of the current crisis resulting from the collapse of oil prices, after the theoretical part that discuss the feature of Islamic banks and its role in supporting economic development, we devoted the practical part to study a set of indicators which aimed to clarify the position of AL-BARAKA and AL-SALAM banks in the Algerian banking arena on both sides of attracting deposits and financing the development during (2011- 2015), at the end of this study we wound up with a number of results on the increasing role of Islamic banking in the Algerian economy.

Key words: Islamic banking, Attracting deposits, Economic development, Evaluation indicators.

* طالبة دكتوراه الطور الثالث، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، ichallal.sarah@yahoo.fr
** أستاذة محاضرة "أ"، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، khalfi.hiba@homail.fr

مقدمة:

ترتبط عملية التنمية الاقتصادية ارتباطًا وثيقًا بالجهاز المصرفي باعتباره أهم الحلقات الواصلة بين الإدخار والتمويل، ومن أبرز مؤسسات هذا الجهاز التّي تتميز بأنشطتها الاستثمارية نجد المصارف الإسلامية من منطلق فلسفة عملها التّي تتعدى عمليات التمويل لتشمل المشاركة في مشاريع الاستثمار الحقيقي، وهذا يرشحها أن تكون داعمة للتنمية الإقتصادية.

وفي ظل الوضع الاقتصادي الذّي تمر به الجزائر منذ أكثر من ثلاث سنوات (من منتصف سنة 2014) بسبب إنهيار أسعار النفط وما كان لذلك من تداعيات على مؤشرات الاقتصاد الوطني، كانت هذه الصيرفة من بين الوسائل التّي وضعتها السلطات النقدية للخروج من هذه الأزمة ، فعلى الصعيد النقدي انعطف تطور بعض المجاميع النقدية مقارنة بالفترة الطويلة التّي دامت 2001 إلى 2014، وهذا ما أدّى إلى تراجع السيولة المصرفية بسبب تدهور الودائع المجمعة من طرف المصارف بالرغم من سياسة إعادة تمويل النظام التّي انتهجها مصرف الجزائر عبر عمليات السوق المفتوحة، تسهيلة القرض الهامشي وإعادة الخصم والتّي بلغت 433 مليار دج إلى غاية 31 / 2016/12، موازاة مع بلوغ مستوى التداول النقدي خارج القطاع المصرفي 4675 مليار دج نهاية ديسمبر 2017.[1]

ووفقًا لما سبق طرحه تتبلور إشكالية هذا البحث على الشكل التالي:

ما مدى مساهمة المصارف الإسلامية الناشطة بالجزائر في استقطاب الودائع وتمويل التنمية الاقتصادية في ظل تراجع العائدات النفطية؟

وبهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جانب نظري نخصصه للتعريف بالمصارف الإسلامية ومن ثمّ تحديد طبيعتها التمويلية ودورها في تحقيق التنمية (المحور الأول)، والجانب التطبيقي فخصصناه لتحليل مؤشرات تقييم أداء هذه المصارف العاملة بالجزائر من حيث جذب الودائع (المحور الثاني) ومن حيث دعم التنمية الاقتصادية (المحور الثالث).

وعليه تشمل هذه الدراسة المحاور التالية:

المحور الأول: الصيرفة الإسلامية بين جذب الودائع ودعم التنمية الاقتصادية

المحور الثاني: قدرة المصارف الإسلامية على جذب الودائع للقطاع المصرفي الجزائري

المحور الثالث: قياس دور المصارف الإسلامية في تنمية الاقتصاد الجزائري

المحور الأول: الصيرفة الإسلامية بين جذب الودائع ودعم التنمية الاقتصادية

I. مقاربة مفاهيمية حول المصارف الإسلامية

تعتبر المصارف الإسلامية من أهم حلقات الاقتصاد الإسلامية، فإلى جانب أنّها مؤسسات مالية تزاول نشاطها في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، هي مؤسسات اجتماعية تسعى إلى تحقيق أهدافها إنطلاقًا من آلية عمل خاصة، وهذا ما يستدعي التعرف على مفهوم هذه المصارف والإلمام بجوانب عملها.

I. 1. مفهوم المصارف الإسلامية:

اختلف الكتاب والباحثون المعاصرون في مجال العمل المصرفي الإسلامي في وضع تعريف محدد للمصارف الإسلامية، وعليه تعددت تعاريفها نجد منها:

[1]. **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الموقع الإلكتروني www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الإطلاع 2018/02/25.

- " هي مؤسسات مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذًا وعطاءًا"[1].

وما يمكن أن نستقيه من هذا التعريف هو أنّ المصارف الإسلامية تتميز بعدم تعاملها بالفائدة، والذّي يعتبر أهم جانب لقيام المصارف الإسلامية، لكنّه ليس وحيدًا وكافيًا للتعريف بهذه الأخيرة.

- "المصارف أو بيوت التمويل الإسلامية هي تلك المؤسسات التّي تباشر الأعمال المصرفية مع إلتزامها بإجتناب التعامل بالفوائد الربوية أخذًا وعطاءًا بوصفه تعاملاً محرمًا وبإجتناب أي عمل آخر مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية"[2].

من خلال التعريف السابق نستخلص أنّ المصارف الإسلامية أو بيوت التمويل الإسلامية كما سميت في التعريف، لا تلتزم فقط باجتناب التعامل بالفوائد في معاملاتها المصرفية ليس بل تتعدى إلى الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع نواحي نشاطاتها، ومن أمثلة ذلك تجنب التعامل بالغرر.

الملاحظ على التعريفين السابقين أنّهما تجتمعان في أنّ هذه المصارف تلتزم في معاملاتها المصرفية بأحكام الشريعة الإسلامية، وبناءًا على هذا يمكن تعريف المصارف الإسلامية بشكل شامل وملخص كالتالي:

" المصارف الإسلامية هي مؤسسات مصرفية إستثمارية تنموية واجتماعية، تقدم مختلف الأعمال المصرفية ضمن أحكام ونطاق الشريعة الإسلامية".

I. 2. واقع المصارف الإسلامية:

منذ ما يزيد عن نصف قرن انتقلت الصيرفة الإسلامية من مجرد التنظير إلى التجسيد الفعلي في الشكل الحديث، وفي الوقت الحالي أصبحت المصارف الإسلامية منتشرة في معظم دول العالم وغير مقتصرة على الدول الإسلامية وبمعدلات نمو مرتفعة مبينة بذلك مدى نجاعتها في تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية ومنافسة الصيرفة التقليدية، حيث قدرت إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية منتصف سنة 2016 ما يعادل 1493,4 بليون دولار أمريكي وبنسبة إرتفاع قدرت ب 129,75% عن ما كانت عليه سنة 2008.

الجدول (01): إتجاهات نمو الأصول المصرفية الإسلامية (السداسي الثاني 2012- السداسي الثاني 2016) الوحدة: بليون دولار أمريكي

المنطقة/ السنة	السداسي الثاني 2012	السداسي الثاني 2013	السداسي الثاني 2014	السداسي الثاني 2015	السداسي الثاني 2016
دول آسيا	171,8	192,3	203,8	209,3	218,6
دول مجلس التعاون الخليجي	434,5	490,3	564,2	598,8	650,8
دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء مجلس التعاون الخليجي	590,6	518,3	633,7	607,5	540,5
دول إفريقيا	16,9	20,6	20,1	24	26,6
باقي الدول	59,8	62,2	54,4	56,9	56,9
المجموع	1273,6	1283,7	1476,2	1496,2	1493,4

Source: Islamic: Financial Services Board, Islamic Financial Services Industry Stability Reports 2013-2017.

من خلال الجدول السابق يتضح أنّه إلى غاية منتصف 2012، حازت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي على ما نسبته 46,37% من إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية، وتلتها دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة

[1]. عبد الحليم عمار غربي، **مصادر وإستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية**، مجموعة دار أبي الفداء العالمية، حماة، سوريا، 2013، ص 70.

[2]. عريقات حربي مُحَمَّد، **إدارة المصارف الإسلامية –مدخل حديث-**، دار وائل، عمان، الأردن، 2010، ص 109.

34,11% ثمّ دول آسيا بنسبة 13,48%، وأخيرًا دول إفريقيا باستثناء دول شمال إفريقيا ب 1,32%، أمّا باقي دول العالم فتتقاسم ما نسبته 4,69% من مجموع هذه الأصول.

وإبتداءًا من منتصف سنة 2013 عرفت نسبة دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعًا في مقابل تراجع نسبة دول MINA* باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا ما أدّى إلى تغير موازين القوى فإلى غاية منتصف سنة 2016 تراجعت هذه الأخيرة إلى المرتبة الثانية بنسبة 36,19% (تمثل حصة إيران الأغلبية الساحقة بنسبة 91,17%، مصر 2,76% ثمّ الأردن 1,93%) لتحتل دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة الأولى بنسبة 43,57% (تمثل فيها السعودية 47,27%، الإمارات 20,65%، الكويت 13,99%، قطر 13,30%، البحرين 3,89% وأخيرًا سلطنة عمان 1,14%)، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى حالة الإضطراب وعدم الإستقرار على جميع الأصعدة التّي تمر بها العديد من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، فأربعة دول منها وهي: العراق، سوريا، ليبيا واليمن تعرف إلى وقتنا هذا حروب آهلية، بالإضافة إلى التوتر السياسي الذّي عرفته تونس ومصر خلال فترة الدراسة، وهذا ما كان له وطئ كبير على قطاعاتها الاقتصادية في نفس الوقت الذّي تعرف فيه دول مجلس التعاون الخليجي تطورًا وازدهارًا.

وبالإسقاط على مكانة الجزائر التّي تعتبر من بين الدول السباقة إلى الصيرفة الإسلامية منذ ما يقارب 27 سنة، مقارنة مع بعض الدول العربية (المغرب منذ 2017، تونس منذ 2008، سلطنة عمان والأردن منذ 2011)، إلاّ أنّ حصتها من الأصول الإسلامية العالمية خلال السداسي الثاني لسنة 2016 لم تصل إلى 0,5% وهي أقل من حصة قطر 5,8% وسلطنة عمان 0,5%، رغم حداثة تجربتهما في الصيرفة الإسلامية مقارنة بالجزائر.

وبعد التطرق إلى حجم الأصول المصرفية الإسلامية على المستوى العالمي سنتطرق فيما يلي إلى توزيع المصارف والنوافذ الإسلامية -

تعرف النافذة الإسلامية وفقًا لمجلس الخدمات المالية الإسلامية بأنّها جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية، بحيث تكون فرعًا أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة حيث تقدم خدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن بين التعاريف نجد من يفرق بين النافذة الإسلامية والفرع الإسلامي، فالنافذة تكون بتخصيص جزء من الفرع المصرفي التقليدي لعرض الخدمات الإسلامية ، أمّا الفرع فهو إنشاء فرع جديد ومستقل لتقديم هذه الخدمات. -

الشكل (01): توزيع المصارف والنوافذ الإسلامية عبر المناطق الجغرافية سنة 2015

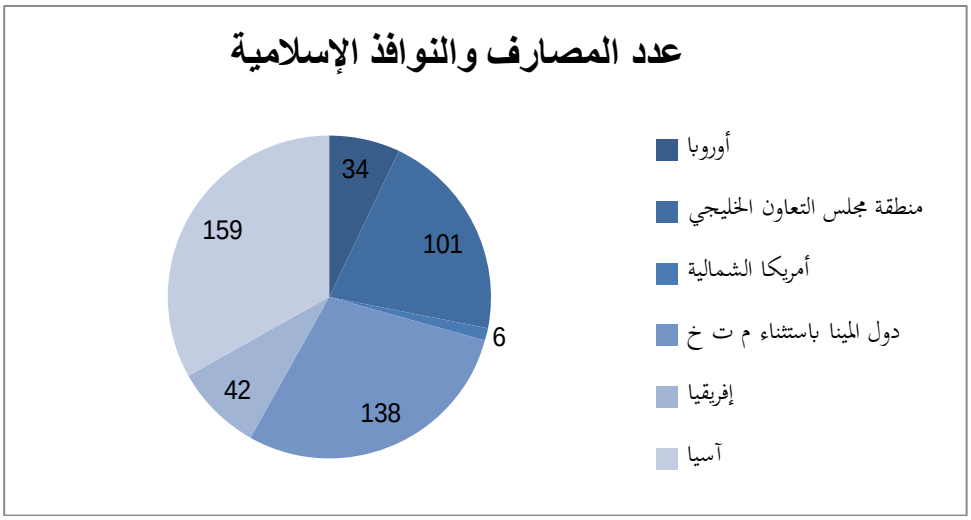

Source :Thomson Reuters, Islamic Finance D evelopment Report 2016

وفقًا للشكل أعلاه يتضح أنّ انتشار الصيرفة الإسلامية لا يقتصر فقط على الدول الإسلامية بل تعدى ليشمل الدول الأوروبية ودول أمريكا الشمالية و حسب آخر إحصائيات وكالة الإعلام المالية والقانونية Thomson Reuters لسنة 2015 من مجموع 480 ترتكز المصارف والنوافذ الإسلامية بأكبر عدد في قارة آسيا ب159 مصرف/نافذة تمثل فيها 5 دول 126 مصرف/نافذة (39 في ماليزيا، 33 في أندونيسيا 26 في بنغلاداش، 23 في باكستان، و5 في تركيا)، تليها دول MINA باستثناء مجلس التعاون الخليجي ب 138 تتوفر في إيران أكبر عدد منها ب42 مصرف/نافذة، وثالثًا نجد منطقة مجلس التعاون الخليجي ب101 موزعة كالتالي: 36 في البحرين، 24 في الإمارات، 16 في السعودية، 9 في سلطنة عمان و 8 في كل من قطر والكويت، تليها إفريقيا ب42، أوروبا 34ب وأخيرًا أمريكا الشمالية ب 6 مصرف/نافذة.

I.3. فلسفة عمل المصارف الإسلامية:

اتخذت المصارف الإسلامية من صيغ التمويل والإستثمار الإسلامي التّي ترجع إلى فترة قيام الدولة الإسلامية دليلاً لعملها وتقيدت بالأصول والأحكام الشرعية في مواجهة ما استجد في معاملاتها المصرفية، ومن هذا يتبين أنّ لهذه المصارف آلية عمل خاصة سنعمل على توضيحها فيما يلي.

I.1.3. الضوابط الشرعية للعمل المصرفي الإسلامي:

لضمان الحفاظ على مصالح جميع الأطراف في المعاملات المصرفية، تخضع المصارف الإسلامية لمجموعة من الضوابط الشرعية والتّي سندرجها فيما يلي:

- تحريم الربا: يشكل تحريم الربا القاعدة الأساسية التّي تحكم العمل المصرفي الإسلامي.
- منع الغرر: يعرف الغرر إصطلاحًا على أنّه ما لا يعلم حصوله أو لا تعرف حقيقته ومقداره.
- قاعدة الغنم بالغرم: وهي أن تكون حقوق العملاء في الأرباح (الغنم) بقدر إستعدادهم لتحمل الخسائر (الغرم).
- قاعدة الخراج بالضمان: أي أنّ ضامن الأصل يجوز له الحصول على ما يولده من عوائد[1].

I. 2.3. خصائص المصارف الإسلامية:

تنطوي المصرفية الإسلامية على جملة من الخصائص، من أهمّها[2]: مشاركة الأرباح والخسائر؛ توجيه كل الجهد نحو الاستثمار الحلال، العمل على تنمية المال وعدم اكتنازه؛ إحياء نظام الزكاة؛ ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية؛ الإلتزام بإخضاع جميع معاملاتها إلى نظام متكامل من الرقابة الشرعية.

I.3.3. هيئة الرقابة الشرعية:

تمت الإشارة فيما سبق ضمن خصائص المصارف الإسلامية إلى أنّ هذه الأخيرة تخضع معاملاتها إلى رقابة شرعية، ومن هذا المنطلق تكوّن هذه المصارف هيئة مشكلة من عدد من فقهاء الشريعة الإسلامية ملمين بالمسائل المصرفية والقانونية تتجسد مهمتها في مراقبة أعمال المصرف الإسلامي والتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية، وهي تعد جزءًا من هيكله التنظيمي فقد تكون تابعة للجمعية العمومية أو لمجلس الإدارة أو للمدير العام لكنها لا تخضع لسلطة أي منهم[3].

II. الوساطة المالية في المصارف الإسلامية:

[1]. محمود حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي لإسلامي**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 95.

[2]. علي عبد العال، **البنوك الإسلامية بين نظم البنوك المركزية والأسواق المالية**، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، مصر، ص 52-53.

[3]. محمّد محمود العلجوني، **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 150.

تفرض وظيفة الوساطة المالية على المصارف الإسلامية القيام بنشاطين رئيسيين هما قبول الأموال من المودعين (تعبئة الموارد المالية) وتقديم التمويل للمستثمرين وهذا نفسه مفهوم الوساطة المالية لدى المصارف التقليدية، لكن جوهر المصرفية الإسلامية يتمثل في تحديد العلاقة بين المصرف والمودعين بناءًا على عقد المضاربة[1] وتستثنى من هذه القاعدة الحسابات الإئتمانية التّي تعامل كقرض حسن.

II. 1. علاقة المصرف الإسلامي بالمودعين:

تختلف العلاقة التّي تجمع المصرف الإسلامي بالمودعين بإختلاف الحساب المصرفي للعميل، وعليه سنقوم بتوضيح أنواع الحسابات لدى المصارف الإسلامية وطبيعة هذه العلاقة، وتنقسم الحسابات البنكية الإسلامية إلى ثلاثة أقسام رئيسية يتفرع عن كل منهم أقسام فرعية على النحو التالي:

- **الحسابات الإئتمانية:** ضمن هذا النوع من الحسابات تقبل أموال العملاء على أنّها قروض تلتزم المصارف الإسلامية بردها بدون زيادة أو نقصان، وتكون مهيأة للسحب والإيداع بلا قيد، في مقابل عمولة بسيطة للمصرف نظير إدارته للحسابات، كما لا تشارك بأي نسبة في أرباح الإستثمار ولا تتحمل مخاطره وعليه تجمع بين هؤلاء والمصرف الإسلامي علاقة أمانة[2].
- **الحسابات الإستثمارية:** تعتبر هذه الحسابات إحدى أهم الموارد التّي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في مختلف أنشطتها الإستثمارية نظرًا لإتسامها بالإستقرار، وهي تعرف كالتالي: " هي الحسابات التّي يفتحها المصرف الإسلامي لعملائه بناءًا على عقد مضاربة، يهدف العملاء من خلالها إلى الاستثمار فلا يكون لديهم الحق في سحبها إلاّ بحلول الأجل المتفق عليه على أن يتم توزيع الأرباح المتأتية من إستثمارها بناءًا على نسب متفق عليها مسبقًا في عقد المضاربة، وأمّا الخسائر الناتجة فيتحملها أصحاب الحسابات ويخسر المصرف الإسلامي جهده ما لم يثبت تقصير من طرف هذا الأخير"[3]، وتنقسم هذه الحسابات بناءًا على العلاقة التّي تجمع أصحاب هذه الحسابات بالمصرف الإسلامي إلى حسابات مطلقة وحسابات محددة.[4]
- **الحسابات الإدخارية:** أو حسابات التوفير، وتعرف على أنّها: " الحسابات التّي يفتحها المصرف الإسلامي لعملائه بغرض إدخار أموالهم الفائضة عن الإستهلاك الأني لمواجهة نفقات مستقبلية وغالبًا ما تكون صغيرة المقدار، يكون لأصحابها الحق في سحب بعض أو كل أموالهم بموجب دفتر توفير يقدمه المصرف"، وقد تعامل هذا الحسابات بناءًا على عقد المضاربة ولها حصة من عوائد الاستثمارات حسب رغبة العميل[5].

II. 2. علاقة المصرف الإسلامي بطالبي التمويل:

تقع على عاتق المصارف الإسلامية مسؤوليات اقتصادية واجتماعية فهي تعتبر وسيلة هامة لتصحيح وظيفة رأس المال، من خلال توجيه التمويل والإستثمار بناءًا على الأسس التّي تقرها الشريعة الإسلامية، وهذا ما سيساهم في تقليص الفجوة بين دائرة الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي.

---

[1]. شهاب احمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، دار النفائس، عمان، الأردن، 2012، ص 23.

[2]. أحمد صبحي العيادي، **إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها**، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010، ص 73-74.

[3]. محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، الطبعة الرابعة، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012، ص 106

[4]. قادري محمد الطاهر، **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2014، ص 32- 33.

[5]. خالدي خديجة وبن حبيب عبد الرزاق، **نماذج وعمليات البنك الإسلامي**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2016، ص 84.

- **مفهوم التمويل الإسلامي:** "هو تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الإسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية"[1] ، بموجب عقود لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل تمويل البيع بالمرابحة وتمويل المضاربة.
- **مفهوم الإستثمار الإسلامي:** "الإستثمار الإسلامي هو توظيف النقود لأي وفي أي أصل أو حق ملكية أو ممتلكات أو مشاركات محتفظ بها للمحافظة على المال أو تنميته سواءًا بأرباح دورية أو بزيادات في قيمة الأموال في نهاية المدّة أو بمنافع غير مادية"[2].
- **معايير التمويل والإستثمار في المصارف الإسلامية:** تختلف المصارف الإسلامية عن التقليدية في مفهومها لبعض هذه المعايير وتزيد عنها في الإعتماد على معايير آخرى لها علاقة بالشريعة الإسلامية، ويمكن تصنيف هذه المعايير إلى ثلاث مجموعات كالتالي[3]:

- المعايير المتعلقة بالمشروع: وتشمل المعايير المالية التقليدية للمشروع مثل الربحية والسيولة والضمان، بالإضافة إلى المعايير الشرعية والاجتماعية.
- المعايير المتعلقة بطالب التمويل: قد تتفق المعايير المتعلقة بطالب التمويل في المصارف الإسلامية مع مثيلاتها في المصارف التقليدية لكنّ النظرة إليها تختلف، ومن أهمّها نجد السمعة الأدبية والدينية للمدين وكذا مبدأ "وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة" عند حلول الدين وعدم قدرة المدين على الوفاء نتيجة لأوضاع خارجة عن إرادته حيث يتم هنا التأجيل دون إحتساب أي مقابل.
- المعايير المتعلقة بالمصرف ذاته: وهي ذات الأسس التّي تأخذها المصارف التقليدية بعين الإعتبار من أهمها نذكر سيولة المصرف، المتطلبات القانونية التّي يفرضها البنك المركزي، وأخيرًا الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة

II. 3. الصيغ التمويلية والاستثمارية في المصارف الإسلامية:

من صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية نجد:

- **المضاربة:** "هي إتفاق بين طرفين يبذل أحدهما فيه ماله (يسمّى صاحب المال) ويبذل الآخر جهده ونشاطه في العمل والإتجار بهذا المال (يسمّى المضارب)، على أن يكون ربح ذلك بينهما على حسب ما يشترطان وإذا لم تربح الشركة لم يكن لصاحب المال غير رأس ماله وضاع على المضارب كده وجهده، أمّا إذا خسرت الشركة فإنّها تكون على صاحب المال وحده ولا يتحمل عامل المضاربة شيء منها مقابل ضياع جهده وعمله، إذ ليس من العدل أن يضيع عليه جهده وعمله ثمّ يطالب بمشاركة رب المال فيما ضاع من ماله مادام ذلك لم يكن عن تقصير أو إهمال"[4].

ويمكن تقسيم المضاربة وفقًا لمعيارين كالتالي:

- وفق معيار التفويض: تصنف إلى مضاربة مطلقة ومضاربة مقيدة.
- وفق معيار عدد المتعاقدين: تنقسم إلى مضاربة ثنائية أو خاصة ومضاربة جماعية أو مشتركة وهي المناسبة للعمل المصرفي الإسلامي[5].

---

[1]. منذر قحف، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، 2004، ص 12.
[2]. يعرب مُحَّد ابراهيم الجبوري، **دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 52.
[3]. محمود حسين الوادي وحسين مُحَّد سمحان، مرجع سابق الذكر، ص 88-94.
[4]. قادري مُحَّد الطاهر وآخرون، **مرجع سابق الذكر**، ص 46.
[5]. علي عبد العال، مرجع سابق الذكر، ص 150.

- **المشاركة:** تُبرز فكرة أنّ المصرف الإسلامي ليس مجرد ممول ولكن أيضًا مشارك للمتعاملين معه، وهي: "إتفاق بين طرفين أو أكثر على القيام نشاط إستثماري وفق مقاصد الشرع الإسلامي يتم فيه الإشتراك في رأس المال بنسب متساوية أو متفاوتة وفي العمل على أساس دائم أو متناقص وتتم المشاركة في الأرباح وفقًا لشروط إتفاقية المشاركة بينما تتم المشاركة في الخسائر وفقًا لنصيب المشاركين في رأس المال"[1].

يتضح من التعريف السابق أنّه يمكن للمصارف الإسلامية تطبيق صيغة المشاركة وفقًا لنوعين: المشاركة الدائمة والمشاركة المؤقتة.

- **المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء:** يقصد بعقد المرابحة إتفاق يبيع بموجبه البائع (صاحب الأصل) للعميل أصلاً معينًا في حوزته بسعر تكلفة معلوم إضافة إلى هامش ربح، إلاّ أنّ الأمر في المجال المصرفي يتم وفقًا لصيغ المرابحة للآمر بالشراء وهي أن يتقدم العميل الراغب في شراء الأصل للمصرف بأن يقوم بشرائها لحسابه وتسليمها له مع تسديد ثمنها آجلاً دفعة أو على دفعات[2].
- **الإجارة:** هي "عقد يتم بموجبه تمليك منفعة أصل معلوم من قبل المصرف لطرف آخر مقابل عوض معلوم لمدّة معلومة"[3]، ونميز بين نوعين من الإجارة التّي تستخدمها المصارف الإسلامية الإجارة التشغيلية والإجارة المنتهية بالتمليك.
- **السلم:** يقصد بعقد السلم "إتفاق على شراء سلعة محددة النوع والكمية وبسعر متفق عليه مسبقًا، على أن تسلم في تاريخ مستقبلي محدد، ويدفع المصرف الإسلامي بصفته المشتري كامل سعر الشراء عند إبرام عقد السلم أو في غضون فترة لاحقة[4].
- **الإستصناع:** هو "عقد يتعهد بموجبه الصانع بإنتاج شيء معين لصالح المصرف (المستصنع)، وفقًا لمواصفات تمّ الإتفاق عليها وبسعر وتاريخ تسليم محددين، ولا يشترط في الإستصناع أن يقوم الطرف المتعهد بتنفيذ العمل المطلوب بنفسه إذ يمكنه أن يتخذ بذلك العمل أو جزء منه إلى جهات أخرى تنفذه تحت إشرافه"[5].

III. دور المصارف الإسلامية في تعزيز جهود التنمية الاقتصادية

من بين الأسباب التّي أدّت إلى إنتشار المصارف الإسلامية، دورها المتنامي في تعبئة الموارد المالية، وتوجيه عملياته التمويلية والإستثمارية نحو الأنشطة الإنتاجية بالدرجة الأولى من أجل دعم التنمية الاقتصادية.

III. 1. المدلول الإسلامي للتنمية الإقتصادية:

للتنمية الاقتصادية في الإسلام طابع خاص إذ أنّها تجمع بين الجوانب المادية والعقائدية، ومن ثمّ فهي تختلف عن التنمية الاقتصادية في المنهج الوضعي، وتعرف على أنّها: مفهوم شامل عقائدي، شامل من حيث انطوائه على كل وسائل الإنتاج والاحتياجات الإنسانية كافة وما من شأنه أن يؤدّي إلى تحقيق الحياة الطيبة للفرد اقتصاديًا واجتماعيًا.. فهو الهدف الأساسي والنهائي لهذه العملية وعقائدي من منطلق أنّها تنبع من عقيدة الفرد وإيمانه أنّه مستخلف لتنمية الموارد المتعددّة المسخرة له بأفضل السبل الممكنة في ظل تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية[6].

---

[1]. شهاب أحمد سعيد العزعزي، **مرجع سابق الذكر**، ص 31.

[2]. علي عبد العال، مرجع سابق الذكر، ص 66.

[3]. محمود حسين الوادي، حسين محمّد سمحان، مرجع سابق الذكر، ص 206.

[4]. شهاب أحمد سعيد العزعزي، مرجع سابق الذكر، ص 29-39.

[5]. علي عبد العال، مرجع سابق الذكر، ص 67.

[6]. افتخار محمّد وآخرون، **المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31، العراق، 2012، ص 30.

III. 2. آثر صيغ التمويل المصرفي الإسلامي على عملية التنمية الاقتصادية:

تتبع المصارف الإسلامية مجموعة من القواعد توحي نظريًا بأنّ لهذه الأخيرة القدرة على المساهمة بشكل كبير في عملية التنمية الاقتصادية فقيام المصارف الإسلامية سواءًا في الدول الإسلامية أو حتّى غير الإسلامية يعمل على جذب موارد مالية جديدة للقطاع المصرفي كانت معارضة للتعامل المصرفي الربوي، كما أنّ الأهميّة التّي توليها لدراسة جدوى استثماراتها ومتابعتها استنادًا إلى طبيعة صيغها التمويلية تعتبر من العناصر الحرجة في عملية التنمية، والتّي تمنح المصرف القدرة على تقييم الأداء الفعلي للطرف المستفيد من التمويل وبذلك يكون جزائه بقدر جهده.

- **دور المشاركة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية:** إنّ في إعتماد المصرف الإسلامي على صيغة المشاركة تجنيد لكل طاقاته وإمكانياته المالية والفنية في البحث عن أفضل المشاريع الإستثمارية التّي تعود بالنفع على المجتمع الإسلامي وأنجع أساليب تسييرها عوض الإعتماد على الفرق ما بين الفائدة الدائنة والمدينة، وبذلك يتعاون رأس المال والخبرة الفنية في تحقيق التنمية الاقتصادية[1].
- **دور المضاربة في تعزيز جهود التنمية الاقتصادية:** تقوم صيغة المضاربة على المزاوجة بين الموارد المالية من جهة والجهد البشري من جهة آخرى، وهي بذلك توازن ما بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب الأفكار والقدرات الإنتاجية بشكل يصحح مسار ووظيفة الأموال في الإقتصاد بجعلها أداة فعّالة لبعث الطاقات الإنسانية العاطلة والاستفادة منها في تنمية الاقتصاد موازاة مع تحقيق رفاهية للمجتمع.
- **دور المرابحة في تحقيق التنمية الاقتصادية:** تنبع المساهمة التّي تقدمها صيغة المرابحة في تحقيق التنمية الاقتصادية من كونها تلبي متطلبات شريحة المنتجين ذوي العجز المالي من خلال المساعدة في جلب احتياجاتهم الإنتاجية بإستخدام المدخرات التّي يعبئها المصرف الإسلامي من ذوي الفوائض المالية، وبهذا الإتجاه يدعم هذا الأخير العملية الإنتاجية وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي الذّي يعتبر أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية[2].

المحور الثاني: قدرة المصارف الإسلامية على جذب الودائع للقطاع المصرفي الجزائري.

بعد إستكمال الجانب النظري من هذه الدراسة والتّي لمسنا من خلالها دور المصارف الإسلامية إتجاه تحقيق التنمية الاقتصادية سنأتي فيما يلي من خلال هذا المحور إلى تقييم قدرة هذه المصارف الناشطة في الجزائر على جذب الودائع للقناة المصرفية عن طريق جملة من المؤشرات.

I. هيكل الجهاز المصرفي الجزائري:

عرف تكوين المنظومة المصرفية في الجزائر عدّة مراحل تبعًا للإصلاحات المتعاقبة، وإلى غاية نهاية 2015 ضمّ هذا الجهاز إلى جانب بنك الجزائر، 20 مصرفًا معتمدًا تتنوع ما بين عمومية وخاصة، تقليدية وإسلامية، على النحو التالي[3]:

- 06 مصارف عمومية من ضمنها الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط.
- 13 مصرفًا خاصًا برؤوس أموال أجنبية.
- 01 مصرف خاص برأس مال مختلط (عمومي- خاص أجنبي).

---

[1]. قادري محمّد الطاهر، مرجع سابق الذكر، ص 81.

[2]. رضا أحمد مغاوري عفيفي، **المصارف الإسلامية بين الفكر و التطبيق**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2017، ص 76.

[3]. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015.

* تمّ إهمال النافذة الإسلامية في مصرف الخليج- الجزائر بسبب عدم توفره على هيئة للرقابة للشرعية استنادًا إلى تقاريره السنوية (الموقع الإلكتروني: www.agb.dz).

وتماشيًا مع إشكالية دراستنا وبغرض تسليط الضوء على المصارف الإسلامية في الجزائر ارتأينا تبني توزيع المصارف المعتمدة في الجزائر على الشكل التالي:

- 18 مصرفًا تقليديًا منها العمومية والخاصة الأجنبية.
- 02 مصرفين إسلاميين*؛ مصرف أجنبي وآخر مختلط.

II. المصارف الإسلامية في الجزائر.

تعود نشأة المصارف الإسلامية في الجزائر إلى قانون النقد والقرض 10-90 الصادر في 14 أفريل 1990 فكانت أول تجربة قيام مصرف البركة الجزائر، الذّي ظل ما يقارب عقدين من الزمن يحتكر الخدمات المصرفية الإسلامية إلى غاية سنة 2008 التّي عرفت إنشاء مصرف السلام ثاني مصرف إسلامي.

- **مصرف البركة الجزائري:** أنشئ مصرف البركة الجزائر بتاريخ 20 ماي 1991 كأوّل مصرف إسلامي في الجزائر وبدأ نشاطه بشكل فعلي في سبتمبر 1991، وينقسم رأسمال المصرف بين مجموعة دله البركة المصرفية البحرين بنسبة 55,90%، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائر بنسبة 44,10%، ويقدم المصرف مختلف العمليات المصرفية التّي تقدمها المصارف التقليدية لكن ضمن إطار أحكام الشريعة الإسلامية، وبنهاية سنة 2015 أصبح مصرف البركة الجزائر يضم 30 فرع موزعة عبر أقطار الجزائر[1].
- **مصرف السلام- الجزائر:** تأسس مصرف السلام- الجزائر بتاريخ 2006/06/08 كثمرة للتعاون الجزائري الإماراتي، وتمّ إعتماده من قبل بنك الجزائر سنة 2008 ليزاول نشاطه بتاريخ 2008/10/20 مستهدفًا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، ويعمل هذا المصرف طبقًا للقوانين الجزائرية ووفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، ويضم المصرف حاليًا 07 فروع[2].

III. مؤشرات تقييم مكانة المصارف الإسلامية في القطاع المصرفي الجزائري.

بهدف تحليل قدرة المصارف الإسلامية في الجزائر على تعزيز القطاع المصرفي في ظل الفترة التّي تشهد إنهيار أسعار النفط، وما له من تداعيات على موارد هذا القطاع، سنقوم بدراسة بعض المؤشرات المتعلقة بتقييم مكانة هذه المصرف.

III.1. مؤشر الميل المتوسط للإيداع المصرفي الإسلامي:

الميل المتوسط للإيداع المصرفي الإسلامي= إجمالي ودائع المصارف الإسلامية/ الناتج المحلي الإجمالي

يعبر هذا المؤشر عن الحصة التّي يمكن أن تستقطبها المصارف الإسلامية في شكل مختلف ودائع من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (02): مؤشر الميل المتوسط للإيداع المصرفي الإسلامي في الجزائر (2011-2015) الوحدة مليار دج

	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي ودائع المصارف الإسلامية	113,723	132,641	144,520	146,585	173,970
الناتج المحلي الإجمالي	14588,53	16208,69	16650,18	17242,54	16591,87
الميل المتوسط للإيداع المصرفي الإسلامي في الجزائر(%)	0,7795	0,81833	0,86798	0,85014	1,04853

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءًا على التقارير السنوية لمصرف البركة والسلام ومصرف الجزائر 2011-2015.

[1]. التقرير السنوي لمصرف البركة الجزائر 2015.

[2]. موقع مصرف السلام – الجزائر www.alsalamalgerie.com ، تاريخ الإطلاع 2018/01/23.

من خلال الجدول نلاحظ أنّ نسب هذا المؤشر جدّ ضئيلة لم تتجاوز خلال سنوات الدراسة نسبة 1% إلاّ خلال سنة 2015 أين قدرت هذه النسبة ب 1,04%، ولكنها بالرغم من هذا يعرف هذا المؤشر إرتفاعًا مستمرًا فحتّى مع الانخفاض الذّي عرفه الناتج المحلي الإجمالي بين سنتي 2014 و 2015 من 17242,54 إلى 16591,87 مليار دج جراء تراجع أسعار النفط إلاّ أنّ إجمالي ودائع المصارف الإسلامية عرف إرتفاعًا ملحوظًا من 146,585 إلى173,970 مليار دج وبالتالي إنتقل الميل المتوسط للإيداع المصرفي الإسلامي من 0,85% إلى 1,04%، وهذا راجع إلى السياسة التّي تنتهجها هذه المصارف، فخلال سنة 2015 تدعم مصرف البركة الجزائري بفتح فرعين جديدين ومصرف السلام –الجزائر بفرع جديد كما تميز النشاط التسويقي لهذا الأخير بحركية خلال هذه السنة حيث تمّ التركيز على الأنشطة الإشهارية والتواصل مع المتعاملين المستهدفين عن طريق البريد الإلكتروني، وهذا ما يفسر زيادة التوجه نحو الإيداع المصرفي الإسلامي.

III. 2. مؤشر الميل الحدي للإيداع المصرفي الإسلامي:

الميل الحدي للإيداع المصرفي الإسلامي= Δإجمالي ودائع المصارف الإسلامية/ Δالناتج المحلي الإجمالي

يوضح هذا المؤشر درجة مرونة إجمالي ودائع المصارف الإسلامية للتغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (03): مؤشر الميل الحدي للإيداع المصرفي الإسلامي في الجزائر (2011-2015)

الوحدة مليار دج

	2011	2012	2013	2014	2015
Δ إجمالي ودائع المصارف الإسلامية	-	18,918	11,879	2,065	27,385
Δالناتج المحلي الإجمالي	-	1620,16	441,49	592,36	-650,67
الميل الحدي للإيداع المصرفي الإسلامي في الجزائر (%)	-	0,0116	0,0269	0,0034	-0,0420

المصدر: من **إعداد** الباحثتين بناءًا على الجدول(02).

يبين الجدول أعلاه أنّ الميل الحدي للإيداع المصرفي الإسلامي في الجزائر ظلّ موجبًا ما بين سنتي 2012 و2014 بنسب ضئيلة عرفت تراجعًا خلال سنة 2014، أين أدّى ارتفاع الناتج الداخلي الخام بوحدة واحدة إلى ارتفاع إجمالي الودائع المصرفية الإسلامية ب 0,0116%، 0,0269% و0,0034% خلال سنة 2012، 2013، 2014 على التوالي وهذا ما يعكس العلاقة الطردية مابين المتغيرين ما عدا سنة 2015 حيث أصبحت هذه العلاقة عكسية وبأعلى قيمة خلال سنوات الدراسة، أين ارتفع إجمالي الودائع ب 0,042% مع انخفاض الناتج الداخلي الخام بوحدة واحدة

III.3. مؤشر تحليل المرونة الداخلية:

تحليل المرونة الداخلية = (Δ إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية/ إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية)/ (Δالناتج المحلي الإجمالي/ الناتج المحلي الإجمالي)

يبين هذا المؤشر مدى تناسق العلاقة بين التمويل الذّي تقدمه المصارف الإسلامية والناتج الداخلي الخام، والمنطق الاقتصادي يقضي بأن يساوي هذا المؤشر الواحد الصحيح حتّى يعادل التغير في التمويل المصرفي الممنوح للتغير في الناتج الداخلي الخام[1].

[1]. محمّد عبادي، **تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الإئتمان دراسة تحليلية للفترة (1989-2009)**، مجلة التواصل في الاقتصاد والقانون، العدد 39، جامعة عنابة، سبتمبر 2014،ص 35.

الجدول (04): مؤشر تحليل المرونة الداخلية للمصارف الإسلامية في الجزائر (2011-2015) الوحدة مليار دج

	2011	2012	2013	2014	2015
Δ إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية/إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية	-	0,077	0,146	0,118	0,125
Δ إجمالي الناتج الداخلي/إجمالي الناتج الداخلي	-	0,0999	0,0265	0,0343	-0,0392
المرونة الداخلية لودائع المصارف الإسلامية في الجزائر	-	0,777	5,615	3,440	-3,188

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءًا على الجدول(03).

بناءًا مع نتائج الجدول نلاحظ أنّ باستثناء سنة 2012 أين بلغت قيمة المؤشر 0,777 ما يدّل على وجود حالة انكماش ضعيف نظرًا لإقتراب القيمة من الواحد، تميزت باقي سنوات الدراسة بمعامل مرونة أكبر من الواحد خاصة سنة 2013 بمقدار 5,615، وهذا ما يشير إلى حالات التضخم بسبب تجاوز التغير في إجمالي التمويلات المصرفية الإسلامية للتغير في الناتج الداخلي الخام، وخلال سنة 2015 بلغ المؤشر (3,188-) وهذا راجع إلى انخفاض الناتج الداخلي الإجمالي في مقابل ارتفاع إجمالي التمويلات.

III.4. مؤشر نسبة الودائع الإسلامية إلى إجمالي الودائع في الاقتصاد:

نسبة الودائع الإسلامية إلى إجمالي الودائع في الاقتصاد = إجمالي ودائع المصارف الإسلامية/ إجمالي الودائع المصرفية في الاقتصاد

يبين هذا المؤشر حصة الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية مقارنة بإجمالي الودائع المصرفية الكلية في الإقتصاد.

الجدول (05):نسبة الودائع المصرفية الإسلامية إلى إجمالي الودائع في الجزائر (2011-2015) الوحدة مليار دج

	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي ودائع المصارف الإسلامية	113,723	132,641	144,520	146,585	173,970
إجمالي ودائع المصارف العمومية والخاصة	6733	7238	7787,4	9117,5	9200,7
إجمالي ودائع المصارف الخاصة	733,9	933,7	1043,5	1121,5	1076,5
نسبة الودائع المصرفية الإسلامية إلى إجمالي الودائع في الجزائر(%)	1,689	1,832	1,855	1,607	1,890
نسبة الودائع المصرفية الإسلامية إلى ودائع المصارف الخاصة في الجزائر(%)	15,495	14,206	13,849	13,070	16,160

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءًا على الجدول (02) و التقارير السنوية لبنك الجزائر2011 2015

من النتائج المبينة في الجدول يتضح أنّ حصة المصارف الإسلامية من إجمالي الودائع في الإقتصاد الجزائري منخفضة، تراوحت خلال فترة الدراسة بين 1,60% كأقل قيمة سنة 2014 و1,89% كأعلى قيمة سنة 2015، ونظرًا لطبيعة الجهاز المصرفي الذّي تهيمن عليه المصارف العمومية إذ تستحوذ على ما يقارب 90% من إجمالي الودائع وهذا ما يظهره الجدول أعلاه، ارتأينا حساب نسبة الودائع المصرفية الإسلامية من إجمالي ودائع المصارف الخاصة والتّي بينت أنّ لودائع المصارف الإسلامية حصة جدّ معتبرة من الساحة المصرفية الخاصة، فمن إجمالي ودائع 14 مصرف خاص تمثل ودائع المصرفين الإسلاميين نسب متراوحة بين 13,07% سنة 2014 كأضعف قيمة و 16,16% سنة 2015 كأعلى قيمة وهذا ما سيتضح أكثر من خلال الشكل أدناه.

الشكل (02):نسبة الودائع المصرفية الإسلامية إلى إجمالي الودائع في الجزائر (2011-2015)

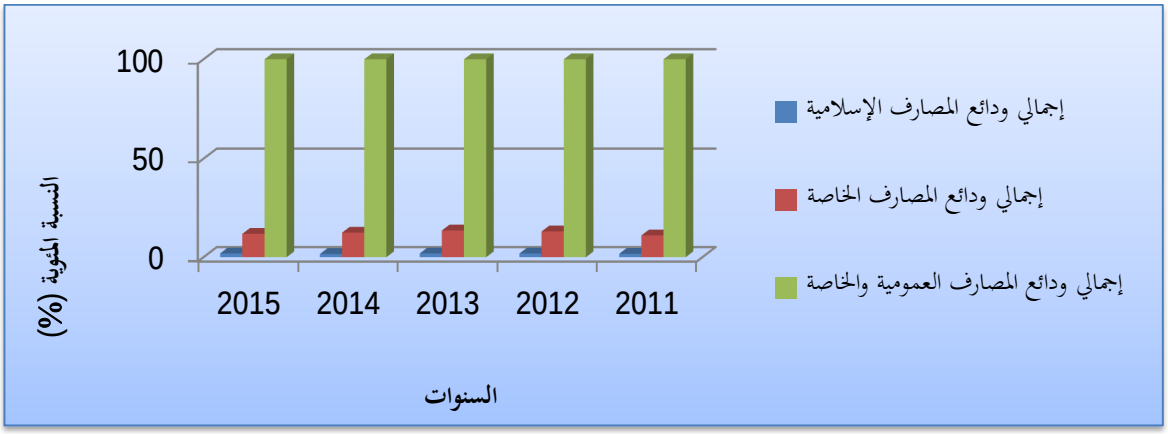

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءًا على نتائج الجدول(05).

III.5. مؤشر الوعي المصرفي الإسلامي:

مؤشر الوعي المصرفي الإسلامي= العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي/ إجمالي ودائع المصارف الإسلامية

يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة المصارف في جذب المدخرات إلى الجهاز المصرفي، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد (1) فهذا يعني أنّ المصارف الإسلامية تمثل القناة التّي تتم من خلالها جل المعاملات الاقتصادية ومنه لا يوجد تسرب نقدي، وأمّا إذا كانت أكبر من (1) فهذا يبين ضعف كفاءة هذه المصارف في تحويل المدخرات إلى القناة المصرفية.

الجدول (06): مؤشر الوعي المصرفي الإسلامي في الجزائر (2011-2015).

الوحدة مليار دج

	2011	2012	2013	2014	2015
العملة المتداولة خارج المصارف	2571,5	2952,3	3204	3658,9	4108,1
إجمالي ودائع المصارف الإسلامية	113,723	132,641	144,520	146,585	173,970
مؤشر الوعي المصرفي الإسلامي في الجزائر	22,6119606	22,2578	22,1699	24,9609	23,6138

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءًا على الجدول (02) و التقارير السنوية لبنك الجزائر 2011-2015

نلاحظ من خلال الجدول ضعف كفاءة المصارف الإسلامية في جذب الأموال المتداولة خارج الجهاز المصرفي، حيث حقق هذا المؤشر أحسن قيمة له سنة 2013 ب 22,25 أي أنّ حجم العملة المتداولة خارج المصارف أو ما يسمّى بالتسرب النقدي كانت تمثل 22,25 مرّة حجم ودائع المصارف الإسلامية في الجزائر خلال تلك السنة، وبالرغم من الإرتفاع الذّي عرفه هذا المؤشر سنة 2014 إلاّ أنّه عاود الإنخفاض سنة 2015 ليصل إلى 23,61 مرّة خلال نفس الفترة التّي عرفت فيها التسرب النقدي إرتفاعًا ب 449,2 مليار دج، وهذا ما يضع المصرفية الإسلامية من بين الحلول التّي تحد من هذه الظاهرة.

III. 6. مؤشر مساهمة المصارف الإسلامية في نشر وتيسير الخدمات المصرفية:

نسبة مساهمة المصارف الإسلامية في نشر وتيسير الخدمات المصرفية = مجموع فروع المصارف الإسلامية/ مجموع فروع المصارف الناشطة في الاقتصاد

يوضح هذا المؤشر دور المصارف الإسلامية في نشر الخدمات المصرفية ومن ثمّ زيادة الوعي المصرفي، وهذا من خلال مقارنتها مع إجمالي عدد فروع المصارف الناشطة في الاقتصاد.

الجدول (07): نسبة مساهمة المصارف الإسلامية في نشر وتيسير الخدمات المصرفية في الجزائر (2011-2015)

	2011	2012	2013	2014	2015
عدد فروع المصارف الإسلامية	28	30	30	35	36
عدد فروع الشبكة المصرفية في الجزائر	1360	1392	1409	1438	1469
نسبة مساهمة المصارف الإسلامية في نشر وتيسير الخدمات المصرفية في الجزائر (%)	2،05	2،15	2،12	2،43	2،45

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءًا على التقارير السنوية لمصرف البركة والسلام ومصرف الجزائر 2011-2015.

من بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أنّ عدد فروع المصارف الإسلامية في الجزائر في إزدياد لكن بوتيرة بطيئة مقارنة مع وتيرة إزدياد فروع الشبكة المصرفية ككل، وهذا ما ما جعل من هذا نسب مساهمة المصارف الإسلامية في نشر وتيسير الخدمات المصرفية خلال فترة الدراسة ضئيلة فقد تراوحت ما بين 2,05% سنة 2011 و2,45 % سنة 2015 .

III. 7. مؤشر أهميّة ودائع المصارف الإسلامية في تغطية النشاط التمويلي:

مؤشر أهميّة ودائع المصارف الإسلامية في تغطية النشاط التمويلي = إجمالي ودائع المصارف الإسلامية/ إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية

يظهر هذا المؤشر مدى إعتماد المصارف الإسلامية على ودائعها في نشاطها التمويلي، فارتفاع هذه النسبة يعني أنّ هذه المصارف تعتمد في تمويلاتها بشكل كبير على ودائعها وهذا ما يعكس قدرتها على جذب الودائع وحسن استخدامها في تمويل الاقتصاد.

الجدول(08):مؤشر أهميّة ودائع المصارف الإسلامية في تغطية النشاط التمويلي في الجزائر (2011-2015) الوحدة مليار دج

	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي ودائع المصارف الإسلامية	113,723	132,641	144,520	146,585	173,970
إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية	72،48	78،58	92،12	104,55	119,58
أهمية الودائع المصرفية الإسلامية في تغطية النشاط التمويلي (%)	156,9	168,79	156,88	140,20	145,48

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءًا على التقارير السنوية لمصرف البركة والسلام 2011-2015.

من الجدول أعلاه نلاحظ أنّ للودائع المصرفية الإسلامية أهميّة في تغطية طلبات التمويل، حيث تجاوزت خلال كل سنوات الدراسة نسبة 140%، وهذا ما يدّل على قدرة المصارف الإسلامية على استخدام الودائع التّي لديها في تمويلاتها المختلفة للاقتصاد ممّا يعكس التحسن المطلق في قدرتها على جذب الودائع، دون لجوءها إلى السيولة المتاحة لتلبية طلبات التمويل في ظل عجز ودائعها عن ذلك.

المحور الثالث: قياس دور المصارف الإسلامية في تنمية الاقتصاد الجزائري

اتضح من خلال الجانب النظري للدراسة الاثر الإيجابي لصيغ التمويل المصرفي الإسلامي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ومن خلال هذا المحور سنقوم بقياس دور الصيرفة الإسلامية في الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية وهذا عن طريق حساب جملة من المؤشرات خلال الفترة (2011- 2015).

I. مؤشر الأهمية النسبية لودائع المصارف الإسلامية في تكوين رأس المال الثابت:

مؤشر الأهميّة النسبية لودائع المصارف الإسلامية في تكوين رأس المال الثابت = إجمالي ودائع المصارف الإسلامية/ تكوين رأس المال الثابت

قبل التطرق إلى ماهية المؤشر سنقف عند مفهوم رأس المال الثابت، يقصد برأس المال الثابت حجم الاستثمار الذّي تمّ ضخه في مختلف الأصول الإنتاجية في اقتصاد ما وهو من بين أهم العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي، بحيث كلمّا كان رأس المال الثابت مرتفعًا كلمّا ازداد الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول(09): مؤشر الأهميّة النسبية للودائع الإسلامية في تكوين رأس المال الثابت في الجزائر (2011-2015) الوحدة مليار دج

	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي ودائع المصارف الإسلامية	113,723	132,641	144,520	146,585	173,970
رأس المال الثابت	4620,30	4992,41	5690,89	6342,7	7159,36
مؤشر الأهميّة النسبية لودائع المصارف الإسلامية في تكوين رأس المال الثابت في الجزائر(%)	2,461	2,656	2,539	2,311	2,429

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءًا على التقارير السنوية لمصرف البركة والسلام 2011- 2015 والموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات، تاريخ الإطلاع 2017/10/31.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أنّ مساهمة المصارف الإسلامية في الجزائر في تعميق رأس المال الثابت تعتبر ضئيلة، إذ لم تتعدى في أحسن أحوالها 2,65%، مع اتجاهها نحو الإنخفاض خلال سنتي 2013 و2014 مع تحسن طفيف سنة 2015، وهذا ما يعكس ضعف حصة الودائع المصرفية الإسلامية في تكوين أصول منتجة تخلق قيمة مضافة للاقتصاد.

II. مؤشر مساهمة المصارف الإسلامية في الناتج المحلي الإجمالي:

مؤشر مساهمة المصارف الإسلامية في الناتج المحلي الإجمالي = إجمالي أصول المصارف الإسلامية/ الناتج المحلي الإجمالي

يظهر هذا المؤشر مدى إسهام مجموع موجودات المصارف الإسلامية في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من منظور أنّ هذه المصارف تعتبر مشاريع استثمارية وكلمّا ازدادت موجوداتها ازداد الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول(10):مؤشر مساهمة المصارف الإسلامية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2011-2015) الوحدة مليار دج

	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي أصول المصارف الإسلامية	157,804	183,569	196,623	199,081	234,148
الناتج المحلي الإجمالي	14588,53	16208,69	16650,18	17242,54	16591,87
مؤشر مساهمة المصارف الإسلامية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (%)	1,08	1,13	1,18	1,15	1,41

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءًا على التقارير السنوية لمصرف البركة والسلام 2011-2015 والموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات، تاريخ الإطلاع 2017/10/31

إنطلاقًا من الجدول السابق يتضح لنا المنحى التصاعدي لهذا المؤشر وهذا ما يدّل على تطور نسب مساهمة أصول المصارف الإسلامية في الجزائر في الناتج المحلي الإجمالي وإن كانت لا تزال نسب ضعيفة، إذ ارتفعت هذه النسبة خلال فترة الدراسة ب 30,55% وهي تعتبر نسبة معتبرة ناتجة عن الارتفاع الملحوظ لموجودات المصارف الإسلامية (48,37%)، وفي ظل تراجع الناتج المحلي الإجمالي ب 3,77% خلال السنة الأخيرة للدراسة حقق المؤشر أعلى قيمة له بارتفاع قدره 22,60%.

III. مؤشر الشمولية المصرفية الإسلامية:

مؤشر الشمولية المصرفية =(إجمالي عدد فروع المصارف الإسلامية/ إجمالي عدد السكان) X 10000

يستخدم هذا المؤشر في قياس مدى انتشار المصارف الإسلامية وكذا حجم شريحة السكانية التّي تصلها الخدمات المصرفية الإسلامية، وينص المؤشر الذّي يسمّى بنموذج كاميرون[1] على أن يكون لكل 10000 شخص فرع مصرفي وهو مبني على عرف دولي.

الجدول(11):مؤشر الشمولية المصرفية الإسلامية في الجزائر (2011-2015)

	2011	2012	2013	2014	2015
عدد فروع المصارف الإسلامية	28	30	30	35	36
عدد السكان (ألف نسمة)	36717	37495	38297	39114	39963
مؤشر الشمولية المصرفية الإسلامية في الجزائر	0,0076	0,0080	0,0078	0,0089	0,0090

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءًا على التقارير السنوية لمصرف البركة والسلام 2011-2015 والموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات، تاريخ الإطلاع 2017/10/31

إستنادًا إلى تحليل نموذج كاميرون فإنّ القيمة المثالية للمؤشر هي الواحد الصحيح (1)، فإذا تعدت ذلك فهذا يعني وجود إنحراف موجب أي بمعنى أنّ إنتشار الفروع المصرفية أكثر من الحاجة وهذا ما يولد تكلفة إضافية للمصرف، أمّا إذا كانت قيمة المؤشر أقل من الواحد الصحيح فهذا إنحرف سالب وهو يدّل على عدم قدرة الفروع المصرفية المنتشرة على توفير الخدمات لشريحة معينة من الأفراد، وهذه هي حالة المصارف الإسلامية في الجزائر بناءًا على مخرجات الجدول أعلاه، والذّي نلاحظ من خلاله ضعف الوتيرة التّي تزداد بها عدد الفروع المصرفية الإسلامية موازاة مع الزيادة المعتبرة في عدد السكان، وهذا ما جعل من مؤشر الشمولية المصرفية الإسلامية في الجزائر يتراوح بين 0,0076 و 0,0090 خلال فترة الدراسة، وهي قيم تضع الشمولية المصرفية الإسلامية في دائرة الإنحراف السالب أي أنّ إنتشار فروعها غير كافٍ وبالتالي لا تصل خدماتها المصرفية إلى شريحة كبيرة من الأفراد.

IV. مؤشر دور المصارف الإسلامية في توفير فرص العمل:

مؤشر دور المصارف الإسلامية في توفير فرص العمل = عدد موظفي المصارف الإسلامية/ إجمالي عدد الموظفين

تنبعث أهميّة هذا المؤشر من أهميّة توفير فرص العمل في الحدّ من البطالة والذّي يعتبر من بين الأهداف المحورية للتنمية الاقتصادية

الجدول(12):مؤشر دور المصارف الإسلامية في توفير فرص العمل في الجزائر (2011-2015)

	2011	2012	2013	2014	2015
عدد موظفي المصارف الإسلامية	914	1053	1076	1146	1172
إجمالي عدد الموظفين (ألف نسمة)	9599	10170	10788	10239	10594

[1]. عبد اللطيف مصيطفى ومحمّد بوزيان، **أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية**، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان 2015، ص 176.

مؤشر دور المصارف الإسلامية في توفير فرص العمل في الجزائر (%)	0,00952	0,01035	0,00997	0,01119	0,01106

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءًا على التقارير السنوية لمصرف البركة والسلام 2011-2015 والموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات، تاريخ الإطلاع 2017/10/31

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ عدد موظفي المصارف الإسلامية في الجزائر عرف منحى تصاعدي خلال فترة الدراسة، حيث قدرت نسبة الزيادة فيه ب 28,22%، ونفس الإتجاه فيما يتعلق بالعدد الإجمالي للموظفين الذّي ارتفع ب 10,36%، أمّا فيما يتعلق بنسبة موظفي المصارف الإسلامية إلى العدد الإجمالي للقوى العاملة في الجزائر فقد بلغت هذه النسبة عدّة تذبذبات طول فترة الدراسة، فبلغت أعلى قيمة لها 0,01119% خلال سنة 2014، وهذاراجع بالدرجة الأولى إلى تراجع عدد الموظفين خلال تلك السنة.

خاتــمة:

من خلال هذا البحث تطرقنا دراسة دور المصارف الإسلامية في الاقتصاد الجزائري من شقين، تمثل الشق الأول في تقييم قدرتها على جذب الودائع، أمّا الشق الثاني فكان قياس مدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2011- 2015)التّت اتسمت بوضعية اقتصادية حرجة، وعليه وضعت السلطات النقدية ضرورة جمع الموارد المالية المتواجدة خارج القناة المصرفية كأولوية ضمن إستراتيجيتها، ومن بين الاجراءات التّي انتهجتها في هذا الصدد، تبني الصيرفة الإسلامية من خلال الترخيص للمصارف التقليدية العمومية بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، وهذا ما دفعنا إلى تقييم نشاط المصارف الإسلامية في الجزائر من حيث قدرتها على جذب الودائع وتمويلها للتنمية الاقتصادية بإستخدام جملة من المؤشرات في كلا شقي البحث.

وبعد قياس **"دور الصيرفة الإسلامية في جذب الودائع ودعم التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط (دراسة تحليلية للمصارف الإسلامية 2011-2015)"** توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعاظم دور المصارف الإسلامية في الجزائر من خلال نمو ودائعها خاصة خلال سنة وغم الإنخفاض 2015 الذّي عرفه الناتج الداخلي الخام، وهذا ما يضع الصيرفة الإسلامية من بين وسائل التقليل من ظاهرة التسرب النقدي؛
- العمل على تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية بما يخدم تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة وأنّ المصارف الإسلامية في الجزائر تغلب صيغة المرابحة التجارية على الصيغ الآخرى التمويلية والاستثمارية كالمضاربة والمشاركة؛
- ضرورة أخذ السلطات النقدية بعين الإعتبار خصوصية المصارف الإسلامية، خاصة فيما يتعلق بعلاقتها مع بنك الجزائر وهذا ما يمنحها ثقة ومجال أفضل للتوسع في نشاطاتها؛
- السعي لكسب ثقة الأفراد وبالتالي زيادة الوعي المصرفي من خلال إزالة الإبهام الذّي يجوبهم فيما يخص نشاط وخدمات هذه المصارف، وهذا بالإهتمام أكثر بالجوانب التسويقية؛
- زيادة النشاطات التمويلية والاستثمارية مع التركيز على دراسة جدواها الاقتصادية خاصة وأنّ نسبة الودائع في هذه المصارف تتعدى 140% من التمويلات وهذا ما يشير إلى وجود غير مستغلة؛
- ضرورة التوضيح الجانب الشرعي لكافة المعاملات المصرف بشكل أكثر من خلال التركيز على دور لجنة الشريعة؛
- العمل المستمر على تحسين المورد البشري من خلال الدورات التكوينية في مجال الصيرفة الإسلامية وتعيين كفاءات إدارية ومالية متخصصة ومؤهلة بما يضمن كفاءة الخدمات المقدمة.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

1. **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، فيفري 2018.
2. عبد الحليم عمار غربي، **مصادر وإستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية**، مجموعة دار أبي الفداء العالمية، حماة، سوريا، 2013.
3. عريقات حربي محمد، **إدارة المصارف الإسلامية –مدخل حديث-**، دار وائل، عمان، الأردن، 2010.
4. علي عبد العال، **البنوك الإسلامية بين نظم البنوك المركزية والأسواق المالية**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2017.
5. محمود حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي لإسلامي**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
6. محمد محمود العلجوني، **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
7. شهاب احمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، دار النفائس، عمان، الأردن، 2012.
8. أحمد صبحي العيادي، **إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها**، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010.
9. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، الطبعة الرابعة، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012.
10. قادري محمد الطاهر، **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2014.
11. منذر قحف، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، 2004.
12. يعرب محمد ابراهيم الجبوري، **دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
13. خالدي خديجة وبن حبيب عبد الرزاق، **نماذج وعمليات البنك الإسلامي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2016.
14. افتخار محمد وآخرون، **المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31، العراق 2012.
15. رضا أحمد مغاوري عفيفي، **المصارف الإسلامية بين الفكر و التطبيق**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2017.
16. محمد عبادي، **تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الإئتمان دراسة تحليلية للفترة (1989-2009)**، مجلة التواصل في الاقتصاد والقانون، العدد 39، جامعة عنابة، سبتمبر 2014.
17. عبد اللطيف مصيطفى ومحمد بوزيان، **أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية**، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان 2015
18. التقارير السنوية لمصرف البركة الجزائري 2011-2015.
19. التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائر 2011- 2015.
20. التقارير السنوية لمصرف الجزائر 2011- 2015.

En langues **étrangères**:

21. Islamic Financial Services Board, Islamic Financial Services Industry Stability Reports 2013-2017.
22. Thomson Reuters, Islamic Finance Development Report 2016 .
23. www.alsalamalgerie.com
24. www.albaraka-bank.com
25. www.ons.dz
26. www.bank-of-algeria.dz
27. www.albankaldawli.org